

إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

التكلفة الحقيقية لمشروع إعادة بناء مسجد أهل أمليل بدوار بني برو، في جماعة فيفي بإقليم شفشاون، وحيثيات تقاعس المصالح الإقليمية عن تتبع ومواكبة أشغاله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أنه تعالت في الآونة الأخيرة بإقليم شفشاون مطالب ساكنة دوار بني برو في جماعة فيفي، الرامية إلى التحقق من التكلفة المالية لمشروع إعادة بناء مسجد أهل أمليل، والتي وصفت بالمبالغ فيها، كما أن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بتطوان أوضحت أن ساكنة المنطقة وبناء على ملاحظات أهل الخبرة والاختصاص، تؤكد أن مثل هذه الأشغال لا يمكن أن تتجاوز تكلفتها الإجمالية 2 مليون درهم كأقصى حد، كما سبق أن نبهت إلى كون هذا المشروع عهد بالصفقة المتعلقة به إلى مقابلة أنزا طرافو Anza Travaux، بتكلفة مالية تقدر بحوالي 7.127.000.00 درهم، على مساحة لا تتجاوز 270 متر مربع، ولم يعتمد فيه صاحب المشروع المنتدب على معايير الشفافية وقواعد النزاهة، وأن المقابلة باشرت الأشغال دون الحصول على رخصة البناء وفي غياب مجموعة من الدراسات الخاصة والتصاميم، وهي الرخصة التي تدرج ضمن صلاحيات عامل الإقليم.

وحيث أنه، وفي نفس السياق انتقلت لجنة مختلطة، يوم الخميس 30 مارس 2019 إلى مكان إعادة بناء مسجد أهل أمليل بإقليم شفشاون، بتعليمات من السيد عامل الإقليم، في إطار زيارة الورش والاطلاع على تصاميم المشروع، وأوصت ذات اللجنة بالإيقاف المؤقت للأشغال إلى حين إنجاز تصاميم تعديلية تتضمن جميع التعديلات التي عرفها المشروع بما فيها الطفيفة، مع إيجاد الحلول الملائمة والمقبولة لتزويده بالماء والكهرباء.

وحيث أن اللجنة المعنية سجلت وجود تغييرات بالمقارنة مع تصاميم الإنجاز تتعلق بتغيير موقع الحفرة الصحية إلى خارج موقع المشروع، وعدم إنجاز المنشآت الخاصة بتصريف مياه الأمطار بالباحة المحيطة للمسجد وتحويل موقع صنبور الحريق المسلح (RIA) من جهة المقصورة إلى الباب الخلفي الشمالي للمسجد، وتوسيع الفضاء المتواجد عند المدخل الغربي خلافا للمقاييس المسطرة بالتصميم مع فتح باب، وغياب الدراسات الخاصة بالربط بالماء الصالح للشرب وبالشبكة الكهربائية، مع وجود ربط عشوائي للماء بعين مجاورة عن طريق مضخة، وبشكل مخالف للقانون.

وحيث أن وزارتك هي صاحبة المشروع، في حين صاحب المشروع المنتدب هو المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء بشفشاون.

وحيث أن اللجنة المشار إليها أعلاه، لما انتقلت إلى عين المكان، عاينت أن نسبة الأشغال جد متقدمة، إذ تجاوزت نسبة 95%.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

ما هي التكلفة الحقيقية لمشروع إعادة بناء مسجد أهل أمليل بدوار بني برو، في جماعة فيفي بإقليم شفشاون؟

وهل الأشغال المعلن عنها مطابقة للدراسات التقنية التي حددت التكلفة المالية المشار إليها في صلب هذا السؤال؟

وما هي الحثثيات والأسباب التي جعلت المصالح الإقليمية للوزارة تتقاعس في تتبع ومواكبة أشغال إعادة بناء مسجد أهل أمليل؟ ولماذا لم تخرج إلى عين المكان إلا في إطار اللجنة المذكورة أعلاه، وحتى تجاوزت الأشغال المنجزة نسبة 95%؟

وهل فعلا لا تتوفر المقاولات المعنية على رخصة بناء مسلمة من طرف السيد عامل الإقليم؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا لم تتدخل مصالحكم الإقليمية لإيقاف الأشغال في بدايتها؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذ من طرف وزارتك لفتح تحقيق في التكلفة المالية المبالغ فيها؟

وما هي الإجراءات العملية والآجال الزمنية المطلوبة لمعالجة هذا الأمر؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد